اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٢٦,٠٠٠	١٢١,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١١١,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	٩٦,٠٠٠	٩١,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٦٦,٠٠٠	٦١,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

في الهم الاقتصادي

إلى متى تظل الازمات هاجسنا اليومي؟

يصر القائمون على المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات على ان يستفزوا المواطن في أي من احتياجاته، كلنا نعرف - على سبيل المثال - ان الاجراء القسري الذي اعتمدته وزارة النفط بتوزيع منتجاتها من النفط الابيض والغاز وفق نظام الكوبونات لم يكن الا بهدف - معلن أو مستتر - مآله فسح المجال للعناصر الطفيلية التي تقوم بالحصول على تلك المنتجات بوسائل المخاتلة، لتجني أعلى نسبة من (السحت الحرام) على حساب المستهلك، حتى وصل السعر في السوق السوداء - والتي لا سوق متوفرة الا ها - إلى عشرة اضعافه ولكلا المنتوجين، لكن اللعبة الأخيرة التي حملت وزارة النفط للتنصل من مسؤولياتها بتحميل وزرها على وزارة المالية - مع قناعتنا ان الأخيرة ليست باحسن من سابقتها - حين تنصلت من دفع مستحقات الديون للجهات التركية، تجعلنا نتساءل، الا يفترض بوزارة النفط التي تقوم هي الأخرى بانتاج تلك المشتقات انها تمتلك خزيناً ينبغي ان تواجه به الحالات الطارئة، في مرحلة اضحت كل متطلباتنا الحياتية والمعيشية معرضة في اية لحظة لموقف طارئ؟

ان ما يجري بلا ريب لا يعكس الفوضى التي انسحبت على كل مرافقنا وبشتى اروقتها وقنواتها حسب لكنها وقبل كل شيء تعكس حالة الفساد المتصاعدة التي ينبغي التعامل معها بكل صرامة ودون اية هوادة، وإذا كنا في كثير من تداولاتنا نشير إلى الإرهاب كنمط من السلوك غير الإنساني مما ينبغي ان يستأصل من دون مناقشة، فان الفساد الكامن في تلك المؤسسات، في مواقعها الدنيا والعليا على السواء هو المصدر الأكثر تعبيراً عن الإرهاب بما يحمل الجهات الرقابية وصاحبة القرار ان تسائل كل تلك الانماط من الخلل والإهمال المقصود والفساد المتفشي بالسياسات الحازمة الكفيلة بردع المتجاوزين مهما كانت مبررات تلكؤهم واخطائهم بعد ما بلغ السيل الزبى.

ان الجهات القابضة على مصدر القرار مطالبة بالتحرر من كل اشكال التساهل مع التجاوزات التي بلغت حد الجرائم المخططة للاثراء غير المشروع على حساب ملايين المعوزين وذوي الدخل المحدود والموارد الواطئة، ولابد ان تتيح دور العدالة والمؤسسات الرقابية المعنية حيزا كفيلاً بمتابعة تلك المظاهر الغريبة على اخلاقيات العراقيين وتعاملاتهم السوية.

حسام الساموك

ان ما يجري بلا ريب لا يعكس الفوضى التي انسحبت على كل مرافقنا وبشتى اروقتها وقنواتها حسب لكنها وقبل كل شيء تعكس حالة الفساد المتصاعدة التي ينبغي التعامل معها بكل صرامة ودون اية هوادة، وإذا كنا في كثير من تداولاتنا نشير إلى الإرهاب كنمط من السلوك غير الإنساني مما ينبغي ان يستأصل من دون مناقشة، فان الفساد الكامن في تلك المؤسسات

الاقتصاد المعرفي وإمكانات الوصول إلى مجتمع معرفي

د. احمد عمر الراوي

(١ - ٣)

يعيش العالم اليوم واقعاً متغيراً جديداً يمتاز بالديناميكية وسرعة التغير واتساع المفاهيم ، ، وتحكم هذه المفاهيم توجهات التكتلات الاقتصادية الكبيرة وقوة الاعلام والثروة المعلوماتية والثقافية. وهذا ما انعكس بطبيعة الحال على السلوك الوظيفي للعلوم التي تطورت خلال القرن الماضي واخذت تتسع في تفصيلاتها وتشعباتها الدقيقة لتواكب ما حدث من تسارع في تغير المفاهيم والوسائل لاسيما في عالم الاقتصاد والاعمال.

فالعالم كله يعيش تبعات العولمة والانفتاح الاقتصادي الواسع على سلوكيات تحكمها مفاهيم جديدة متسارعة في نشرها وانتقالها عبر شبكات الاتصالات السريعة. مما ترجح ترك الماضي والتحرك نحو المستقبل مستقبل البرامجيات والرقميات والتقانة الحديثة. انه العالم الذي يبتعد عن الملموسات ويتوجه نحو اللا ملموسات، عالم تحكمه المعرفة والتطور المعرفي.

والواقع الذي نعيشه اليوم يشير إلى تغير المفاهيم الحضارية التي انعكست على المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية، مما افضى إلى اعادة توزيع وتشكيل الجهد البشري الذي لا يزال هو الموجه الحضاري في العمل، ولكن بشكل أكثر ديناميكية واعتماداً على المنطق والادراكات، التي ولدت مفاهيم جديدة مرنة للمهن والاختصاصات وكلها رؤى حضارية للجهد والإبداع.

اولاً: المعرفة المفهوم والخصائص

تعد المعرفة ((Knowledge احد عوامل الإنتاج الحديثة المهمة لانشاء الثروة في الاقتصاد الحديث بعد ان كان الاقتصاد التقليدي يعتمد في تحليله بتكوين الثروة على عوامل الإنتاج الرئيسة (الأرض، العمل، رأس المال).

والمعرفة هي رأس المال القائم على الأفكار والخبرات والممارسات الأفضل أي انه في الاقتصاد الحديث العامل الاهم في انتاج الثروة. وان شح المعرفة وركود تطورها يؤشران على البلدان التي تعاني منها بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية حتى ان فجوة المعرفة هي التي أصبحت تعد المحدد الرئيس لمقدرات الدول بنظر البنك الدولي. والدول النامية ومنها دولنا العربية التي أصبحت تعاني ليس فقط من فجوة المعرفة وانما من الفجوة الاكبر المتمثلة بفجوة انتاج المعرفة.

والمعرفة عبارة عن بيانات ومعلومات وارشادات وافكار يمتلكها المجتمع الإنساني يستفاد منها في توجيه السلوك البشري فردياً ومؤسسياً في مجالات النشاط الإنساني المختلفة. وبذلك تعد المعرفة حالة إنسانية أرقى من مجرد الحصول على المعلومات التي أصبحت في عصر الاتصالات سيلاً كبيراً ومتسارعاً من المعلومات والارقام متاحة امام الجميع للحصول عليها وتتسم المعرفة من الناحية الاقتصادية بخصائص أصبحت تمثل الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة ومن هذه الخصائص:

-المعرفة لها قدرة على تخطي المسافات والحدود.

-انها متواصلة البقاء لا تفنى بالانتقال من شخص لآخر. أي انها موجودة في عدد غير متناه من دون الحاجة إلى اعادة انتاجها.

-ان نفع المعرفة لا يتوقف على مضمونها المجرد وانما على مدى اسهام هذا المضمون في ايجاد الحلول لقضايا مجتمع معين.

فعندما تتطور الاسواق والتكنولوجيا تتكاثر والمتنافسون يتزايدون تنشيء بشكل متسق المعرفة وتنشرها على نطاق واسع وتجسدها سرعة من تكنولوجيات ومنتجات جديدة.

ثانياً: مجتمع المعرفة

يتسم المجتمع المتطور بأن تقوم فيه منظومة مجتمعية كفء تتسم بالمرونة وقادرة على اكتساب المعرفة نشراً وانتاجاً وتوظيفاً في خدمة التقدم. وعليه فان منظومة اكتساب المعرفة تتأثر بالسياق العام للمجتمع الذي تقوم فيه. فالمجتمع الذي لا يكون كفوءاً في انتاج واستخدام المعرفة انما يحكم على نفسه بتردي المعرفة لان السياق العام للمجتمع لم يدعم توفير المناخ الاجتماعي اللازم لقيام منظومة المعرفة بكفاءة عالية.

ولكي تقوم منظومة اكتساب المعرفة بمهامها بشكل حيوي وفعال لابد ان تكون هناك علاقة وثيقة بينها وبين منظمات النشاط المجتمعي لاسيما قطاع الاعمال هذا إضافة إلى ان يكون لمنظمات المجتمع المدني والحكومة دور في دعم منظومة اكتساب المعرفة، لاسيما في الدول النامية التي قد لا يتمكن القطاع الخاص من ذلك كما هو الحال في الدول المتقدمة، عندها يكون دور الدولة جوهرياً لنجاح منظومة اكتساب المعرفة وخاصة في دعم البحث العلمي والتعليم الاساسي لاكتساب المعرفة، حيث كان لدور الدولة في الاقتصادات المتقدمة اقوى في مراحل بناء الأمة - الدولة، التي ما زالت البلدان النامية في بداياتها.

ثالثاً: تطور المعرفة للاقتصاد الحديث

لقد ادى التطور الكبير في المعرفة لاسيما في جانبها المفاهيمي والمادي، إلى تطوير سريع في اقتصاد اليوم فقد ادت الثورة المعلوماتية والاتصالات الحديثة إلى تغير واسع في إدارة المعرفة وادارة الاقتصاد الحديث. هذا الاقتصاد الذي يعتمد بشكل اساس على المعلومات والرقميات والبرامجيات، الامر الذي ادى إلى تغير في منهجية وادبيات الاقتصاد الحديث تجاه الاقتصاد الصناعي. مما حدا بالمفكرين والاقتصاديين إلى اطلاق تسميات جديدة على هذا النوع من الاقتصاد منها الاقتصاد الرقمي، اقتصاد المعلومات، اقتصاد المعرفة، وسنشير بشكل ايجاز عن ما تشير اليه التسميات الجديدة لاسيما منها الاقتصاد الرقمي والاقتصاد المعرفي:

١-الاقتصاد الرقمي: ضمن هذه التسمية نشير إلى ان تكوين الثروة قد انتقل من المواد، الأبنية، الآلات إلى المعلومات المعرفية، البرامجيات الرقمية. لذلك رجح استخدام الاقتصاد الرقمي على التسميات الأخرى.

٢-ان الاقتصاد الرقمي ما زال لم يستكمل تطوره من حيث المنهجية المفاهيمية أو من حيث ادوات التحليل، وان هذه التحولات ما زالت مستمرة من اجل استكمال أسس الاقتصاد الجديد بمبادئه وقوانينه ليصبح ما يطلق عليه اليوم بالاقتصاد.

وقد أخذت مبادئ هذا النوع من الاقتصاد الحديث تتجذر بالتقدم الحاصل في المستويات المعرفية ليواجه الاقتصاد التقليدي. ويؤدي في المقابل إلى تعديل النظام الاقتصادي الدولي، بسبب التغيرات البنيوية التي حصلت في الفكر الاقتصادي ليؤدي بالنتيجة إلى قيام نظام اقتصادي دولي جديد قد لا يتحقق بالسرعة التي تطور فيها الاقتصاد المعرفي بسبب ان البيئة الصالحة لانتشار هذا النوع من الاقتصاد غير مهيأة في العالم النامي، ولكن سيفضي بالنهاية إلى نظام اقتصادي دولي جديد ينقل الاقتصاد الكلي من التحليل الكنزي إلى اقتصاد المعلومات، أو الاقتصاد المعرفي ويرجع الكثير بتسمية الاقتصاد الحديث بالاقتصاد المعرفي نظراً لما تعنيه المعرفة من شمولية أكثر من المعلومة، فالمعلومة تبقى جزئية من عالم المعرفة ولذلك نجد ان تكنولوجيا المعلومات هي اوسع من التكنولوجيا الرقمية.

واقع البورصات العربية في ندوة بـ (الجزيرة مباشر)

تواصل كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة استعداداتها لإقامة اوسع تظاهرة اقتصادية تشهدها البصرة وقال عميدها الدكتور مصطفى مهدي حسين ان الكلية استكملت إجراءات عقد مؤتمرها العلمي الثالث الذي يعقد للفترة من ١٨ - ١٩ نيسان ٢٠٠٦ لمناسبة اعياد الجامعة بالذكرى (٤٢) لتأسيسها

الدوحة / وكالات

تعقد قناة الجزيرة الفضائية ندوة تحت عنوان "البورصات العربية بين المضاربة العشوائية والدور التنموي" يوم غد الاحد.

وتبث الندوة على قناة الجزيرة مباشر الساعة الثامنة مساء بتوقيت مكة المكرمة.

وتتناول الندوة الارتفاعات التي شهدتها أسواق المال العربية عام ٢٠٠٥ والانخفاض الذي تشهده حاليا.كما تناقش العوامل المؤثرة في السوق ودور الحكومات والهيئات الرقابية والإعلام، وسيجيب المشاركون في الندوة عن أسئلة المستثمرين حول آلية التصرف بالأسواق المالية في أوقات الأزمات.

الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة تستعدلعقد مؤتمرها العلمي

قراءة للواقع الاقتصادي في العراق

البصرة / عبد الحسين الغراوي

والمؤتمر يعقد تحت شعار (من اجل تفعيل دور الجامعات في المجتمع المدني) وعنوان المؤتمر (نحو اقتصاد ديمقراطي ومزدهر في العراق) وأضاف - يهدف المؤتمر في ظل المتغيرات الراهنة التي يمر بها وطننا العزيز ومن اجل تفعيل دور الجامعات في دعم وتطوير سبل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي. يهدف إلى تقديم عدد من الدراسات التي تعزز تطور الاقتصاد العراقي من خلال اقتراح السياسات الكفيلة لمعالجة المشاكل القائمة واشار الدكتور مصطفى مهدي حسين من خلال سياسات مالية كفوءة تتناغم مع السياسة النقدية يمكن معالجة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد منذ ما يزيد على ثلاثين عاماً.. وخلق بنية مستقرة للنمو.. كذلك يمكن اقتراح سياسة اقتصاد كلي مناسبة لمعالجة البطالة وحفز النمو ومعالجة مشكلات القطاعات السلعية والخدمية بما يسهم في وضع حد للاختناقات الواسعة التي ظلت قيداً على النمو والاستخدام لسنوات طويلة اضافة إلى ان المؤتمر يدعو إلى تشجيع الاسهامات النظرية والتطبيقية في العلوم والاقتصاد بجامعة البصرة. ان المؤتمر سوف يناقش اربعة محاور هي المحور الاقتصادي والاداري والمحاسبي والمالي والاحصائي وتلقى فيه اكثر من (٣٠) بحثاً ودراسة في مختلف الجوانب الاقتصادية حيث تركز البحوث على سبل النهوض بالبنى التحتية واعادة هيكلة المؤسسات الانتاجية والخدمية وتأهيل القطاعات السلعية وقطاع النقل وتوسيع القاعدة الإنتاجية والنهوض بالقطاع النفطي وتطوير الصناعات النفطية والغازية بالإضافة إلى دور الدولة والتوجه نحو آلية للسوق وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي ومشكلة المديونية الخارجية للعراق والتعويضات والاستخدام الامثل للموارد البشرية وتأهيل القوى العاملة فضلاً عن بحوث أخرى تتناول المدخل المؤسساتي لإدارة الاقتصاد العراقي ودور منظمات الاعمال في تطوير الاقتصاد الوطني ونظم إدارة الإنتاج الحديثة وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الاعمال وقضايا حماية المستهلك والبيئة العراقي والفساد الاداري في العراق. وواصل الدكتور مصطفى مهدي حسين رئيس اللجنة العليا للمؤتمر استعراضه فعاليات المؤتمر مؤكداً انه سوف تطرق بحوث المؤتمر إلى الجانب المحاسبي والمالي من خلال التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية والبيئة المهنية والتطبيقية والصيرفة وتطوير اسواق المال في العراق ودور أسعار الصرف في تفعيل النشاط الاقتصادي واستخدام الأساليب الاحصائية وتوظيف المحاكاة في بناء سيناريوهات لتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية في العراق ومتطلبات الإدارة الالكترونية وامكانية تطبيقها إلى جانب دور نظم المعلومات في تطوير الاقتصاد العراقي.

د.مصطفى مهدي حسين
عميد كلية الادارة والاقتصاد

وبين عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة ان المشاركين في المؤتمر هم من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العراقية والعربية والقيادات الإدارية في الوزارات والشركات والعاملين في اسواق المال والمؤسسات الاستثمارية والمصارف وأعضاء الغرف التجارية والصناعية والهيئات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. كما تشارك مؤسسة (المدى) للاعلام والثقافة والفنون من خلال صحيفة (المدى) بالمؤتمر وإقامة طاولة مستديرة لمناقشة البحوث والدراسات التي تتناول مستقبل الاقتصاد العراقي وسبل النهوض به.